تقييم

مخاطر الفساد في النصوص القانونية

المحتويات

I- ما هو "تقييم مخاطر الفساد في النصوص القانونية"؟

1- خلفية عامة

2- المبدأ والأساس القانوني

3- النطاق والإجراءات

4- الفوائد والحدود

II- معايير التقييم وأمثلة للدراسة

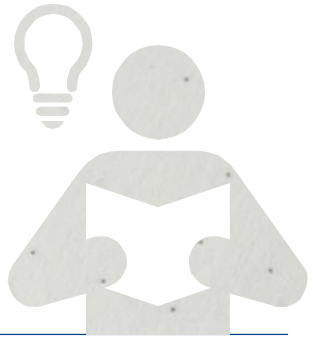

تقييم
مخاطر الفساد

الفصل 1

ما هو
تقييم مخاطر الفساد؟

1- خلفية عامة

2- المبدأ والأساس القانوني

3- النطاق والإجراءات

4- الفوائد والحدود

خلفية عامة

حدود سياسات محاربة الفساد السابقة

- **إجراءات لمحاربة الفساد تأتي كرد فعل عليه بعد وقوعه**
  ركزت على التحقيق في أنشطة الفساد بعد وقوعها ومعاقبة مرتكبيها
- **آليات غيركافية لمنع الفساد**

من خلال
تقييم مخاطر الفساد

يتم من خلال هذه العملية تحليل وتقييم العوامل المسببة للفساد في **مشاريع القوانين أو القوانين والأنظمة النافذة**

إنها آلية "وقائية" لمحاربة الفساد

أمثلة عن مخاطر الفساد في القوانين

- قوانين/معايير تقديرية مترافقة مع آليات إدارية ملتبسة
- سلطات غير مراقبة وواسعة للحكومة
- معايير مقتضبة ومبهمة

المبدأ: الأسئلة الستة

متى؟

البداية من مرحلة صياغة القوانين والأنظمة

ما هو موضوع التقييم؟

العوامل المسببة للفساد
في مشاريع القوانين، والأنظمة والقوانين النافذة

مثال: مفاهيم ملتبسة، ثغرات قانونية، معايير غير واقعية

"تقييم مخاطر الفساد"

لمنع أنشطة الفساد

كيف يتم التقييم؟

تحليل وتقييم منتظم = استئصال العوامل المسببة للفساد قبل وقوعه

4 مجالات للتقييم، 11 معياراً

لماذا؟

تهدف هذه العملية إلى تعزيز مصداقية ووضوح السياسات من خلال عقلنة المعايير التقديرية وتحسين الشفافية في العملية الإدارية

ماذا؟

من هي الجهة؟

القوانين الأساسية والثانوية

هيئة الحقوق المدنية ومحاربة الفساد
قسم تقييم مخاطر الفساد

القرارات الإدارية/المحلية/الداخلية

تقييم مستقل
للمؤسسة المعنية

تطور عملية تقييم مخاطر الفساد

1 أبريل/نيسان 2006

تعديل "قانون محاربة الفساد"
(21 يوليو/تموز 2005)

اعتماد وتطبيق مبدأ تقييم مخاطر الفساد

- تقييم مشاريع القوانين، والأنظمة والقوانين النافذة بناء على 9 معايير
- أجرى العملية 20 مسؤولاً في 3 أقسام (التخطيط التشريعي/الإدارة التشريعية/قسم القوانين النافذة)

28 ديسمبر/كانون الأول 2007

توسيع نطاق عملية تقييم مخاطر الفساد لتشمل:

"القرارات الداخلية والأنظمة الداخلية للمؤسسات ذات الصلة بالخدمة العامة"

- أخضعت القرارات والأنظمة الداخلية للتقييم بناء على طلب من رؤساء المؤسسات ذات الصلة بالخدمة العامة

1 يناير/كانون الثاني 2016

تحديث معايير تقييم مخاطر الفساد

9 ← 11

اليوم

كشف واستئصال العوامل المسببة للفساد

مشاريع القوانين/القوانين الأساسية والثانوية الحالية والقرارات الإدارية والأنظمة البلدية والقرارات الداخلية للمؤسسات ذات الصلة بالخدمة العامة

- يجري عملية تقييم مخاطر الفساد 14 مسؤولاً في قسم واحد (قسم تقييم مخاطر الفساد)

مقارنة تقييم مخاطر الفساد مع طرق تقييم أخرى

مراجعة التشريعات

- ✓ **الوزارة المعنية بالتشريع في الحكومة**
- ✓ تتحقق من مدى التزام مشاريع القوانين بالمبادئ القانونية (التركيب والصياغة القانونية)

تقييم مخاطر الفساد

- ✓ **هيئة الحقوق المدنية ومحاربة الفساد**
- ✓ استئصال العوامل المسببة للفساد في القوانين/المؤسسات **قبل وقوع الفساد**

تحليل الأثر التشريعي

- ✓ **لجنة الإصلاح التشريعي**
- ✓ ترشيد القوانين وإلغاء غير الضروري منها ومنع إصدار قوانين غير فعالة

الأساس القانوني: قانون هيئة الحقوق المدنية ومحاربة الفساد

"قانون هيئة الحقوق المدنية ومحاربة الفساد"

المادة رقم 28

(مراجعة العوامل المسببة للفساد في القوانين)

1. يجوز للهيئة مراجعة القوانين والأنظمة وغيرها من الوثائق الرسمية للكشف عن عوامل مسببة للفساد، ولها أن تقدم إلى مدراء المؤسسات العامة توصيات بإجراء التعديلات.
2. يتم تحديد **إجراءات وطرق تقييم مخاطر الفساد** بمرسوم رئاسي (التعليمات التنفيذية لقانون هيئة الحقوق المدنية ومحاربة الفساد)

نطاق تقييم مخاطر الفساد

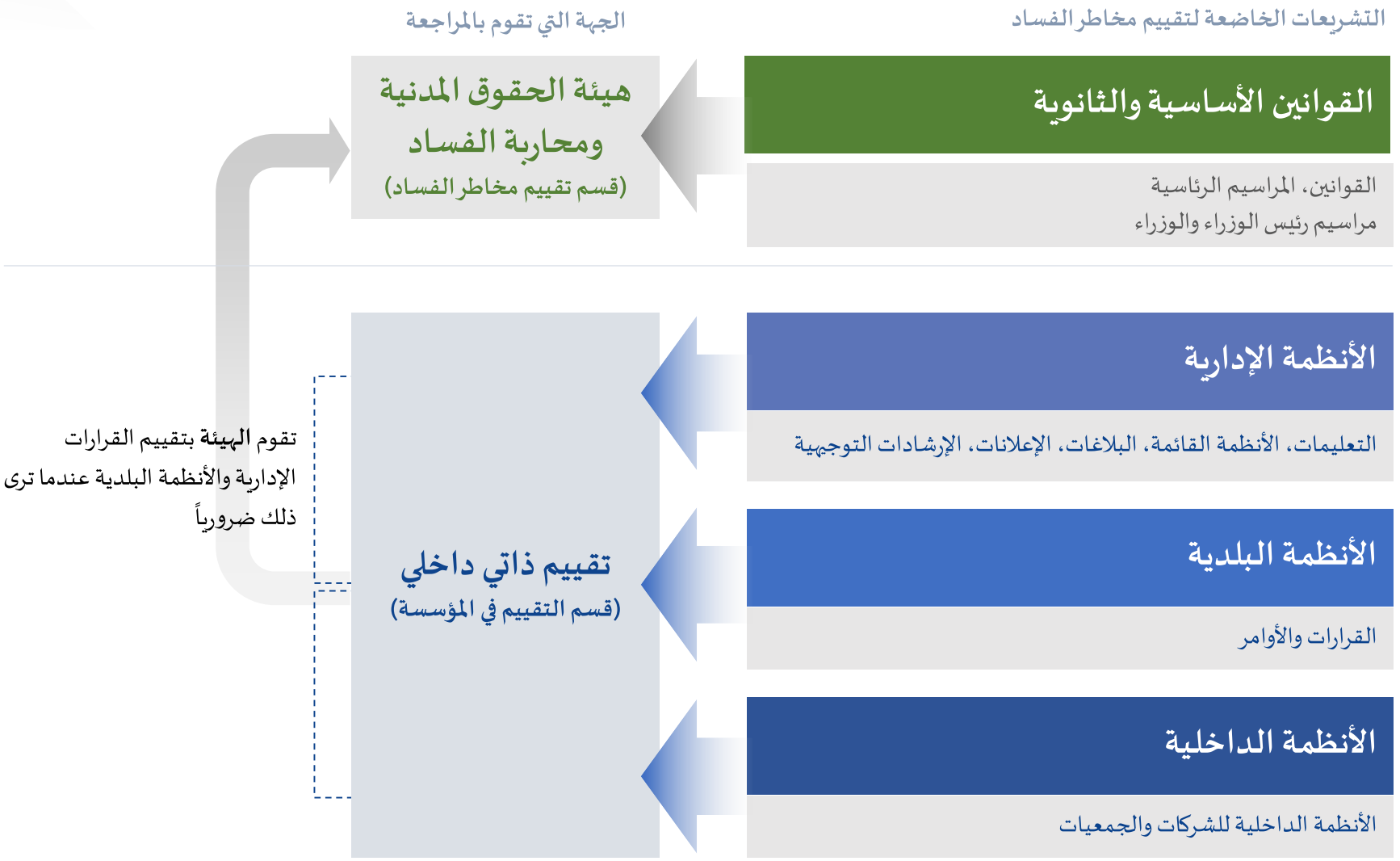

نطاق تقييم مخاطر الفساد

تبلغ الهيئة المؤسسات عن **القوانين المعفية من تقييم مخاطر الفساد**

في حال الأنظمة الإدارية والقوانين البلدية والأنظمة الداخلية للمؤسسات ذات الصلة بالخدمة العامة، **تقرر كل مؤسسة الأوامر والأنظمة الداخلية التي تعفى من تقييم مخاطر الفساد**

- قوانين معنية بقضايا بسيطة/فنية، الأمن القومي، والسياسات العليا

أمثلة: هيكلية المؤسسات، اسم البلد/العلم الوطني/التقويم، الجوائز والأوسمة، المراسم الوطنية، العطل، الرواتب والعلاوات... الخ

- **يمكن أن تُجري الهيئة تقييماً لمخاطر الفساد في قوانين معفية عندما ترى ذلك ضرورياً وفقاً لتقديرها**

- الأوامر والقرارات التي تنص على قضايا بسيطة/فنية (مثل: إنشاء مؤسسة، الإدارة، التشغيل التنظيمي)

مثال: إنشاء مؤسسة تابعة، المهام الليلية وفي الحالات الطارئة، أنظمة الاجتماعات، إصدار الشهادات... الخ

- **يمكن لقسم التقييم إجراء تقييم لمخاطر الفساد في أنظمة معفية عندما يرى ذلك ضرورياً وفقاً لتقديره**

إحصائيات

معدل فترة المعالجة 15.4 يوماً

معدل القبول بالتوصيات (2017): 96.8%

المؤسسات التي قدمت أكبر عدد من القوانين من أجل التقييم

109
وزارة الداخلية والسلامة

132
وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية

192
وزارة الأراضي والبنى التحتية والنقل

المؤسسات التي حصلت على أكبر عدد من توصيات تقييم مخاطر الفساد

11
وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية

12
وزارة الأراضي والبنى التحتية والنقل

14
وزارة البحار والثروة السمكية

الفوائد والحدود

الفوائد

عبر إزالة العوامل المسببة للفساد في مرحلة الصياغة، يمكن للتقييم أن يتلافى **التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن حدوث الفساد**

ومن خلال أخذ وجهات النظر المختلفة لصناع السياسات والأطراف المعنية الأخرى بعين الاعتبار، **يمكن للتقييم تحسين الشفافية في تنفيذ السياسات.**

الحدود

قد يكون من الصعب اكتشاف آثار توصيات تقييم مخاطر الفساد

ليس بمقدور الهيئة إجبار مؤسسات الحكومة على إدراج توصيات التقييم

إن للعوامل الخارجية (مثال: التأخير في العملية التشريعية، التغير في السياسات) أثر كبير على تطبيق التوصيات

الالتزام

1 عقلانية تكاليف الالتزام

هل تكاليف الالتزام المنصوص عليها في القوانين والأنظمة عقلانية

2 كفاية الأحكام التأديبية

هل العقوبات المفروضة على مخالفة القوانين والأنظمة تفي بالغرض

3 مخاطر منح المعاملة التفضيلية

هل تمنح القوانين والأنظمة معاملة تفضيلية أو منافع معينة لشركة أو مؤسسة أو شخص ما.

التنفيذ

4 صحة وموضوعية أساس صنع القرار

هل تنص القوانين والأنظمة بوضوح على الحذر لمنع الإفراط في استخدام السلطات التقديرية

5 الشفافية والمحاسبة في التكليف/التعاقد

هل تنص القوانين والأنظمة بوضوح على أنشطة التكليف/التفويض

وهل هناك آليات لإدارتها أو الإشراف عليها

6 مخاطر سوء توزيع أو استخدام الدعم الحكومي

هل تنص القوانين والأنظمة بوضوح على معايير لتقديم الدعم الحكومي

وهل هناك آليات إدارة أو إشراف لمنع تعدد الدعم المالي أو تبديد المال العام

الإجراء الإداري

7 إمكانية الوصول

هل تمنح القوانين والأنظمة إمكانيات كافية للأطراف المعنية من أجل المشاركة في الإجراءات الإدارية

وهل تضمن آليات المشاركة العامة مستوى مناسب لتمثيل هذه الأطراف

8 الانفتاح

هل تقدم القوانين والأنظمة للأطراف المعنية معلومات كافة عن العملية الإدارية

9 الوضوح في تقديم الخدمات العامة والعمليات الإدارية

هل يسهل على المواطنين فهم أو التنبؤ بالإجراءات الإدارية المنصوص عنها في القوانين والأنظمة

مكافحة الفساد

10 خطر تعارض المصالح

هل تنص القوانين والأنظمة على معايير، إجراءات وآليات ما لمنع تعارض المصالح

11 تعزيز آليات محاربة الفساد

هل من المطلوب اعتماد آليات داخلية لمحاربة الفساد أو تطبيق قوانين أخرى لمحاربة الفساد من أجل التخفيف من مخاطر الفساد الناجمة عن تنفيذ القوانين والأنظمة

عقلنة تكاليف الالتزام (التعريف)

هل **تكاليف الالتزام** التي يتحملها الأفراد والشركات للالتزام بالقوانين والأنظمة **معقولة قياساً بتكاليف الالتزام بقوانين وأنظمة أخرى**؟

لماذا؟

عندما تكون تكاليف الالتزام باهظة، قد يحاول الأفراد والشركات التهرب من هذا العبء أو التخفيف منه من خلال الرشوة

عامل مسبب للفساد

قائمة تحقق

- ✓ هل ينبغي فرض تكاليف الالتزام من أجل تحقيق غايات إدارية؟
- ✓ هل تم تحديد نطاق ومستوى تكاليف الالتزام في حده الأدنى لتحقيق الأهداف الإدارية؟
- ✓ هل ثمة مخاطر من فرض تكاليف التزام باهظة؟ وهل من الممكن تخفيف تكاليف الالتزام الباهظة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة؟

عقلنة تكاليف الالتزام (مثال للدراسة)

"قانون الرقابة على إنتاج الأزياء والتجهيزات العسكرية"

المادة المعنية

المادة رقم 5 (إلغاء الترخيص و... الخ)

① يجوز لوزير الدفاع القومي إلغاء الترخيص الممنوح للمصنعين والتجار، أو تعليق عملهم لمدة تصل حتى ستة أشهر، في الحالات التالية:

أهملت الفقرات 1-3

4- عندما تفشل الشركة في المحافظة بشكل مرضٍ على معايير المنشآت المطلوبة للحصول على الترخيص.

مخاطر الفساد المحتملة

- ✓ على الشركة أن تلتزم بمعايير المنشآت التي حددتها وزارة الدفاع القومي من أجل الحصول على ترخيص لتصنيع وبيع الزي والتجهيزات العسكرية.
- ✓ وفقاً للفقرة رقم 4، **يتعين على الشركة المحافظة على المنشأة كما كانت بالضبط حين إنشائها. وهذا يفرض أعباء مبالغ بها على الشركات نتيجة منعها من تطوير منشآتها لإدخال تقنيات حديثة.**

نتائج تقييم مخاطر الفساد

"المحافظة على المنشأة" يعني "**المحافظة على مستوى معين من الطاقة الإنتاجية**".

مراجعة الفقرة رقم 4 للتخفيف من **أعباء الالتزام الباهظة**.

توصية تقرير تقييم مخاطر الفساد

المادة رقم 5 (إلغاء الترخيص و... الخ)

① نفس الصياغة السابقة

أهملت الفقرات 1-3

4- عندما تفشل الشركة **المحافظة على مستوى معين من الطاقة الإنتاجية المطلوبة حسب الترخيص.**

كفاية الإجراءات التأديبية

هل **الإجراءات التأديبية (العقوبات)** المفروضة على مخالفة القوانين والأنظمة **مبالغ بها أو ضعيفة**؟

لماذا؟

ربما تشكل العقوبات الصارمة جداً حافزاً لتلافي العقوبات من دفع الرشاوى، وفي المقابل فإن العقوبات الخفيفة قد تضعف الحافز على الالتزام بالقانون

عامل مسبب للفساد

قائمة تحقق

- ✓ هل العقوبات ضرورية؟
- ✓ هل ثمة أسباب وجيهة لفرض عقوبات صارمة/خفيفة مقارنة بالإجراءات التأديبية المنصوص عليها في قوانين مشابهة؟
- ✓ هل مستوى العقوبات كافٍ لمنع مخالفة القوانين؟

كفاية الإجراءات التأديبية (مثال للدراسة)

"التعليمات التنفيذية لقانون التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم مقاطعة جيونغسانغبوك-دو"

المادة المعنية

المادة رقم 6 (إبطال ترخيص مؤسسة اجتماعية)

① يمكن للمحافظ أن يلغي ترشيح مؤسسات اجتماعية في الحالات التالية:

1- عندما تكون تسمية المرشحين قد استندت إلى معلومات خاطئة أو بوسائل غير مشروعة.
2- عندما لا يعود بمقدور المرشحين تلبية الشروط الضرورية.

مخاطر الفساد المحتملة

- إن الترشح على أساس **معلومات خاطئة أو بوسائل غير مشروعة** هو انتهاك جسيم للقانون، وينبغي إبطال الترخيص في جميع الحالات بدون استثناء.
- ينبغي **إلغاء** الترشيح إذا **لم تلبي المؤسسة الشروط الضرورية**.
- السماح للمحافظ باتخاذ القرار بشأن إلغاء ترشيح المؤسسات الاجتماعية قد يشجع هذه المؤسسات على دفع الرشاوى للمحافظ من أجل تلافي العقوبات.

نتائج تقييم مخاطر الفساد

ينبغي إلغاء الترشيح إذا تم اختيار المرشح بوسائل غير مشروعة، أو عندما لا يلبي المرشح شروط الحد الأدنى.

توصية تقرير تقييم مخاطر الفساد

المادة رقم 6 (إبطال ترخيص مؤسسة اجتماعية)

① يلغي المحافظ ترشيح المؤسسات الاجتماعية في الحالات المذكورة في الفقرتين 1 و2:

1- عندما يكون اختيار المرشح قد استند إلى معلومات خاطئة أو بوسائل غير مشروعة؛
2- عندما لا يعود بمقدور المرشحين تلبية الشروط الضرورية.

أهملت الفقرات 3-4

خطر منح معاملة تفضيلية (التعريف)

هل **تمنح** القوانين والأنظمة **فوائد أو معاملة تفضيلية** لأشخاص أو مجموعات معينة من الأشخاص؟ وهو تنطوي على **آليات لضبط المعاملة التفضيلية**؟

لماذا؟

عامل مسبب لفساد

إن **المعاملة التفضيلية** التي تمنحها القوانين والأنظمة قد تشجع الأطراف المعنية على **دفع الرشاوى للمسؤولين الحكوميين** من أجل الحصول على الفوائد أو المحافظة عليها أو زيادتها.

قائمة تحقق

- ✓ هل هناك أي خطر لمنح فوائد أو امتيازات غير مستحقة لمجموعات معينة من الأشخاص عند تطبيق القوانين والأنظمة؟
- ✓ هل تنص القوانين والأنظمة بوضوح وصراحة على متطلبات أو إجراءات أو أهداف لمنح معاملة تفضيلية؟
- ✓ هل يعد مستوى ونطاق الفوائد أو الامتيازات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة مبالغ فيها قياساً بالفوائد والامتيازات الواردة في قوانين وأنظمة مشابهة؟
- ✓ هل من الضروري وضع آلية محددة للرقابة على المعاملة التفضيلية؟

خطر منح معاملة تفضيلية (مثال للدراسة)

"القانون الخاص بمنع الحوادث على الشواطئ"

المادة المعنية

المادة رقم 12 (تقرير عن الأنشطة البحرية)

① يتعين على مشغل الأنشطةالبحرية صياغة خطط لإدارة السلامة وإرسال هذه الخطط إلى رئيس مركز خفر السواحل. ولا يطبق هذا الشرط في الحالات الواردة في الفقرات التالية:

2- عندما تقوم مجموعة دينية بتشغيل أنشطة الخبرة البحرية.

مخاطر الفساد المحتملة

✓ إن استثناء المجموعات الدينية من شرط صياغة وتقديم خطط إدارة السلامة (وهي أنشطة لا علاقة لها بالأنشطة الدينية) قد يمنح المجموعات الدينية فوائد ويقوض السلامة العامة.

نتائج تقييم مخاطر الفساد

لا تستثنى المجموعات الدينية من شرط صياغة وتقديم خطط إدارة السلامة

توصية تقرير تقييم مخاطر الفساد

المادة رقم 12 (تقرير عن أنشطة الخبرة البحرية)

① يتعين على مشغل أنشطة الخبرة البحرية صياغة خطط لإدارة السلامة وإرسال هذه الخطط إلى رئيس مركز خفر السواحل. ولا يطبق هذا الشرط في الحالات الواردة في الفقرات التالية:

2- [تلغى]

4- صحة وموضوعية أساس صنع القرار (التعريف)

هل تنص القوانين والأنظمة بوضوح على النطاق والمعايير والإجراءات والأشخاص المخولين بممارسة السلطات التقديرية؟ وهل تتضمن آليات لضبط السلطات التقديرية المفرطة؟

لماذا؟

لا يمكن للقوانين والأنظمة إلا أن تسمح للمسؤولين الحكوميين بممارسة السلطات التقديرية، نظراً لم باتت عليه وظائف الإدارة العامة من تنوع وتعقيد. بيد أن القوانين والأنظمة المقتضبة والمبهمة قد تمنح المسؤولين الحكوميين من تفسير أحكامها على نحو اعتباطي وإساءة استخدام السلطات التقديرية بما يفيد من يدفع الرشاوى.

عامل مسبب للفساد

قائمة تحقق

- ✓ هل تنص القوانين والأنظمة بوضوح على من هو المخول له بممارسة السلطات التقديرية؟
- ✓ هل تنص القوانين والأنظمة بوضوح على الشروط والمعايير والإجراءات اللازمة لممارسة السلطات التقديرية؟
- ✓ هل ثمة مخاطر من أن تمنح القوانين والأنظمة سلطات تقديرية تتجاوز الحدود القانونية؟
- ✓ هل ثمة آليات للضبط وتخفيف الآثار السلبية للأحكام التقديرية غير الواضحة؟

4- صحة وموضوعية أساس صنع القرار (مثال للدراسة)

"المرسوم الخاص بالتعليمات التنفيذية لقانون تقنيات الخدمات الطبية... الخ"

المادة المعنية

المادة رقم 12 (إعادة إصدار التراخيص)

② لوزير الصحة أن يقرر إصدار تراخيص جديدة كان قد تم إلغاؤها سابقاً من خلال مراجعة علامات حسن النية التي يبديها حامل الترخيص، إضافة إلى تفاصيل إلغاء الترخيص ودوافعه.

مخاطر الفساد المحتملة

- ✓ يمكن للممرض المساعد أن يتقدم بطلب لاستعادة ترخيصه حالما تنتفي الأسباب التي أدت إلى إلغاءه. **لكن في حالات الانتهاك الجسيم للقوانين، ينبغي عدم إصدار الترخيص من جديد.**
- ✓ يعد "حسن النية" شرطاً مقتضباً، ويمكن للمسؤولين الحكوميين تفسير علاماتها على نحو اعتباطي وإعادة إصدار الترخيص حيثما لا ينبغي لهم ذلك.

نتائج تقييم مخاطر الفساد

وضع شروط محددة لعدم إعادة إصدار ترخيص مُلغى.

توصية تقرير تقييم مخاطر الفساد

المادة رقم 6 (إعادة إصدار التراخيص)

②لوزير أن يقرر ألا يصدر من جديد تراخيص كان قد تم إلغاؤها سابقاً في الحالات المذكورة في الفقرات التالية:

1. **إذا كان الترخيص قد ألغي أكثر من مرة.**
2. **إذا تم تعليق الترخيص أكثر من [--] مرات.**

خطر سوء توزيع أو استخدام الدعم الحكومي (التعريف)

هل يتداخل الدعم المالي المنصوص عليه في القوانين والأنظمة مع أي شكل آخر من المساعدة الحكومية التي تقدمها قوانين أخرى (مثلاً الإعانة الحكومية)؟ هل ثمة خطر لتبديد الأموال العامة بسبب سوء توزيع أو استخدام الدعم الحكومي؟ وهل توفر آليات رقابة لمنع تبديد الأموال العامة؟

لماذا؟

إن حجم ونطاق برامج الدعم المالي، كالإعانات والمساهمات والاستثمارات والقروض يزداد سنة بعد أخرى. كما أن أنواع المساعدة آخذة في التنوع على نحو متزايد (مثل: التخفيضات الضريبية، دعم الملكية القومية والعامة).

إن تقديم دعم مالي متعدد أو ذكر معايير ملتبسة قد يؤدي الى سوء توزيع أو استخدام للدعم الحكومي.

عامل مسبب للفساد

قائمة تحقق

- ✓ هل تنص القوانين والأنظمة بوضوح على الأساس القانوني والشروط والإجراءات اللازمة لتقديم الدعم المالي؟
- ✓ هل الدعم المالي ضروري، إذا كان هناك أشكال أخرى من المساعدة المالية واردة من قبل في قوانين وأنظمة أخرى؟
- ✓ هل مستوى الدعم الحكومي كافٍ مقارنةً بأشكال الدعم الحكومي الأخرى المقدمة في قوانين وأنظمة مشابهة؟
- ✓ هل ثمة آلية لضمان الإنصاف في اختيار متلقي الدعم المالي؟
- ✓ هل ثمة آلية رقابة لمنع الحصول على الدعم بشكل غير قانوني/عادل أو استخدام الأموال لأغراض أخرى؟

خطر سوء توزيع أو استخدام الدعم الحكومي (مثال للدراسة)

"مرسوم خاص بالتعليمات التنفيذية لقانون حماية تقنيات الدفاع"

المادة المعنية

المادة رقم 19 (الدعم لحماية تقنيات الدفاع)

① إن النطاق المفصل للدعم الوارد في المادة (14-1) من هذا القانون هو على الشكل التالي:

1.الاستشارات والدعم المالي لإنشاء وتشغل نظام لحماية تقنيات الدفاع.

2.تقديم الدعم لتعزيز الموارد البشرية الاحترافية.

3.توفير التقنيات والدعم لتطوير التقنيات.

4.أشكال أخرى من الدعم.

② يتعين على رئيس المؤسسة التي تنوي الحصول على الدعم الحكومي الوارد في الفقرة رقم 1 من القانون تقديم طلب إلى إدارة برنامج مشتريات الدفاع.

مخاطر الفساد المحتملة

✓ **إن المادة الحالية قد تؤدي إلى برامج دعم سيئة أو اختيار مؤسسات غير مؤهلة ما قد ينطوي على تبديد لأموال الدولة.**

ملاحظة: إن عدم وجود بنود تنص على إجراءات تقديم الطلبات يؤدي إلى نقص في إمكانية التنبؤ.

ملاحظة: إن عدم وجود بنود تنص على اختيار وتقييم مقدمي الطلبات قد يؤدي إلى سوء تنفيذ برامج الدعم أو تشجيع الضغط غير القانوني، ما ينطوي على إمكانيات للفساد.

نتائج تقييم مخاطر الفساد

- تحديد محتوى ونطاق الدعم الحكومي وإجراءات التقدم بالطلبات.
- تحديد إجراءات التقييم والاختيار على نحو جلي.

توصية تقرير تقييم مخاطر الفساد

المادة رقم 19 (الدعم لحماية تقنيات الدفاع)

① عندما ينوي إدارة برنامج مشتريات الدفاع تقديم الدعم الوارد في المادة (14-1) من القانون، **يتعين عليه/ها وضع الخطط ومحتوى الدعم الحكومي وإجراءات تقديم الطلبات بشكل مسبق.**

②إن النطاق المفصل للدعم الوارد في المادة (14-1) من هذا القانون هو على الشكل التالي:

الفقرات 1-4 كما كانت عليه من قبل

③ يتعين على رئيس المؤسسة التي تنوي الحصول على الدعم الحكومي الوارد في الفقرة رقم 14-1 من القانون تقديم طلب بهذا القصد وفقاً لإجراءات تقديم الطلبات الواردة في الفقرة رقم 1.

الانفتاح (التعريف)

هل تقدم القوانين والأنظمة **للناس والأطراف المعنية معلومات كافية عن المحتوى والإجراءات اللازمة لتصريف الشؤون الإدارية**

لماذا؟

إن تعزيز إمكانية وصول الأطراف المعنية والخبراء من شأنه ضمان الشفافية في العملية الإدارية ومنع الفساد.

إن تقديم المعلومات يتضمن تقديم المعلومات بطلب أو بدونه:
- تقديم المعلومات بطلب: مؤسسة حكومية تشارك المعلومات عندما يطلب منها ذلك.
- تقديم المعلومات بدون طلب: مؤسسات عامة تبادر إلى تقديم المعلومات إلى الناس.

قائمة تحقق

- ✓ هل ثمة آلية لتقديم المعلومات عن آلية تصريف الإجراءات الإدارية إلى الناس؟
- ✓ في حال وجودها، هل يمكن للأطراف المعنية والراغبين الوصول إلى هذه المعلومات؟
- ✓ هل ينحصر نطاق تقديم المعلومات بجماعات معينة من الأطراف المعنية؟
- ✓ هل ثمة أسباب وجيهة لعدو إنشاء نظام لتقديم المعلومات، أو لإنكار الحاجة إلى مثل هذا النظام؟

الانفتاح (مثال للدراسة)

"المرسوم الخاص بإنشاء مدارس وطنية لموسيقى الجوجاك والفن التقليدي"

المادة المعنية

المادة رقم 13 (عملية القبول)

① يتعين على مدير مدارس موسيقى الجوجاك والفن التقليدي تحديد عملية القبول. ويتعين في هذه الحالة على المدير الحصول على موافقة مسبقة من وزير الثقافة والرياضة والسياحة قبل البت بالأمور الضرورية لتحديد عملية القبول مثل طرق القبول وإجراءاته وبرنامجه الزمني... الخ

مخاطر الفساد المحتملة

- ✓ لا تنص المادة على "معلومات كافية عن عملية القبول"، (بما في ذلك معايير التأهيل وعملية القبول وتقييم الدرجات وحساب العلامات) ما يحد من إمكانية التنبؤ لدى الطلاب وآبائهم.

ملاحظة: في مدارس ثانوية خاصة أخرى، عندما يكون المدير مسؤولاً، يقوم بالإعلان عن خطط عملية القبول للعام الدراسي المقبل.

- ✓ بالنظر إلى أن الفساد يحدث مراراً في عملية القبول في المدارس الفنية، **يجب تقديم المعلومات للناس من أجل منع المديرين من تطبيق عملية القبول على نحو اعتباطي.**

ملاحظة: هناك الكثير من حالات الفساد المرتبطة بعملية القبول في المدارس.

نتائج تقييم مخاطر الفساد

إضافة بنود خاصة بتقديم المعلومات عن عملية القبول (معايير التأهل، إجراءات تقديم الطلبات، برنامج القبول الزمني... الخ) إلى الناس.

توصية تقرير تقييم مخاطر الفساد

المادة رقم 13 (إنشاء عملية القبول والإعلان عنها)

إضافة بنود

② يضع وزير الثقافة والرياضة والسياحة خطة القبول في مدارس موسيقى الجوجاك والفن التقليدي ويعلن عنها، وتتضمن إجراءات القبول ومعايير اختيار الطلاب، بتاريخ [--] من كل عام.

③ عندما ينوي مدير المدرسة تطبيق عملية القبول، يجب وضع خطة القبول الأساسي المذكورة في الفقرة رقم 1 والإعلان عنها قبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ تنفيذها.

الوضوح في تقديم الخدمات العامة والعملية الإدارية (التعريف)

هل تمكّن القوانين والأنظمة **الناس من فهم الإجراءات الإدارية على نحو واضح والتنبؤ بالنتائج والتجاوب معها؟**

لماذا؟

إن قلة الوضوح في تقديم الخدمات العامة والعملية الإدارية من شأنه الحد من الموضوعية والشفافية في الإجراءات الإدارية، بالتالي فتح الباب أمام الفساد.

عامل مسبب للفساد

قائمة تحقق

- ✓ هل تنص القوانين والأنظمة على الوثائق المطلوبة، وفترات المعالجة والإجراءات؟
- ✓ هل يمكن لعموم الناس فهم التعابير المستخدمة في النصوص القانونية بسهولة؟
- ✓ هل تنص القوانين والأنظمة بوضوح على الجهات المعنية والمعايير وفترات المعالجة عندما تتطلب الإجراءات الإدارية عملية تشاور/مداولة مع الجهات المعنية؟
- ✓ هل ثمة أسباب وجيهة لقلة وضوح في العملية الإدارية؟
- ✓ هل ثمة ضرورة لاتخاذ إجراءات لتحسين الوضوح في العملية الإدارية؟

الوضوح في تقديم الخدمات العامة والعملية الإدارية (مثال للدراسة)

"التعليمات التنفيذية لقانون الاستخدام المستدام للأخشاب"

المادة المعنية

المادة رقم 26 (شهادات الجودة... الخ)

① يتخذ رئيس المعهد الكوري لتنمية الغابات القرار بشأن إصدار الشهادات بعد مراجعة الطلبات المقدمة بموجب الفقرة (24-2) من القانون.

مخاطر الفساد المحتملة

- ✓ لا تنص المادة على **الموعد الذي سيتم فيه إبلاغ المتقدمين بالقرارات النهائية.**
- ✓ **من شأن ذلك** أن يشجع المتقدمين **على دفع الرشاوي** من أجل تسريع عملية الإعلان عن النتيجة، وبالتالي زيادة مخاطر الفساد.

نتائج تقييم مخاطر الفساد

تحديد موعد إبلاغ المتقدمين بالنتائج

توصية تقرير تقييم مخاطر الفساد

المادة رقم 26 (شهادات الجودة... الخ)

① يتخذ رئيس المعهد الكوري لتنمية الغابات القرار بشأن إصدار الشهادات ويبلغ أصحاب الطلبات بقراره في غضون [--] يوماً بعد مراجعة الطلبات المقدمة بموجب الفقرة (24-2) من القانون.

خطر تعارض المصالح (التعريف)

هل تنص القوانين والأنظمة على إجراءات لمنع تعارض المصالح؟

يشير مصطلح "تعارض المصالح" إلى الحالة التي يمكن فيها للمصالح الخاصة للمسؤولين الحكوميين أن تؤثر على الأداء العادل لواجباتهم الوظيفية.

لماذا

بدون وضع آلية وقائية لمعالجة مشكلة تعارض المصالح، قد تنشأ مخاطر الفساد لأن المسؤولين الحكوميين ربما يقدمون مصالحهم الشخصية على المصلحة العامة.

عامل مسبب للفساد

- ✓ **الاستبعاد التلقائي:** إذا كان المسألة المعنية متعلقة بمصلحة خاصة لعضو في هيئة صنع القرار، يمكن استبعاد هذا الشخص بشكل تلقائي بعد مداولات ضمن هيئة صنع القرار.
- ✓ **طلب/التماس الاستبعاد:** يمكن للأطراف المعنية (مثل المواطنين الذين تتأثر مصالحهم بالقرار) طلب استبعاد أعضاء معينين من هيئة صنع القرار إذا كان ثمة احتمال أن يضعف هؤلاء الأعضاء عدالة ومصداقية وحيادية القرار.
- ✓ **الاستنكاف الطوعي:** يمكن لأعضاء في هيئة صنع القرار ممن يحتمل أن يضعفوا العدالة والمصداقية والحيادية في قضية معينة أن يستنكفوا طوعاً عن التدخل في البت بهذه القضية.
- ✓ **الطرد:** يمكن لرئيس هيئة صنع القرار طرد أعضاء من الهيئة فشلوا في الاستنكاف عن التدخل في صنع القرار في حالة تعارض مصالح أو أقدموا على ارتكاب أعمال فساد، كتلقي الرشاوي.

إمكانية تعارض المصالح (مثال للدراسة)

"المرسوم الخاص بالتعليمات التنفيذية لقانون الوكلاء العقاريين المرخصين"

المادة المعنية

المادة رقم 1-2 (تركيب لجنة الوكلاء العقاريين المعنية بمداولات السياسات)

① تتكون لجنة الوكلاء العقاريين المعنية بمداولات السياسات (يشار إليها فيما يلي بلجنة المداولات) من سبعة إلى أحد عشر عضواً.

② يتم تعيين أو تكليف أعضاء من قبل وزارة الأراضي والبنى التحتية والنقل من بين الأشخاص التاليين:

مخاطر الفساد المحتملة

- ✓ إن عدم وجود آليات لمنع تعارض المصالح قد يسمح لأعضاء من اللجنة بممارسة نفوذ غير عادل، وفقاً لمصالحهم الشخصية (المحسوبية والمحاباة).
- ✓ عدم وجود آلية ما بعد الرقابة لمعاقبة أعضاء اللجنة الذين أثروا على العدالة من خلال عدم إبعاد أنفسهم عن اللجنة.

نتائج تقييم مخاطر الفساد

- إضافة بنود تنص على الاستبعاد التلقائي، وطلب الاستبعاد والاستنكاف.
- إضافة بنود لطرد أعضاء اللجنة الذين لم يستنكفوا عن عملية صنع القرار عندما واجهوا حالة تعارض مصالح أو ارتكبوا أعمال فاسدة.

توصية تقرير تقييم مخاطر الفساد

إضافة المادة رقم [--] (الاستبعاد التلقائي، طلب الاستبعاد، الاستنكاف الطوعي، وطرد الأعضاء)

① ينبغي استبعاد الأعضاء من عملية المداولات وصنع القرار في الحالات التالية:

1. عندما ترتبط المصالح الخاصة لعضو اللجنة بصورة مباشرة بقرار اللجنة.
2. عندما يرتبط العضو، أو أولئك الذين تربطهم بالعضو علاقة قرابة، بالقضية المعنية.

② يمكن للأطراف المعنية طلب استبعاد أعضاء معينة من اللجنة، وينبغي ألا يشارك الأعضاء الذين طلب استبعادهم في عملية صنع القرار.

③ ينبغي أن يستنكف أعضاء اللجنة طوعاً عن المشاركة في عملية المداولات عندما يتوقعوا أن يؤثروا على عدالة اللجنة.

④ يطرد الأعضاء الذين لم يستنكفوا عن عملية المداولات وأضروا بعدالة المداولات.